جهود الدكتور مهدي المخزومي النحويّة
(مقاربة في المفاهيم والإجراءات)

أ.م.د.علي طرخان خرباط
كلية الآداب، جامعة بابل

البريد الإلكتروني Email : dapiytgjjr@gmail.com

الكلمات المفتاحية: منهج، مقاربة، النحو العربي، مفهوم، إجراء.

كيفية اقتباس البحث
خرباط ، علي طرخان، جهود الدكتور مهدي المخزومي النحويّة(مقاربة في المفاهيم والإجراءات) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's grammatical efforts (An approach to concepts and procedures)

PHD.Ali Tarkhan kharbat
University of Babylon / Faculty of Arts

Keywords : method, approach, Arabic grammar, concept, procedure.

How To Cite This Article
kharbat, Ali Tarkhan, Dr. Mahdi Al-Makhzoumi's grammatical efforts (An approach to concepts and procedures), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstracts :

Al-Makhzoumi’s efforts received the attention of researchers, but these efforts did not concern himself with studying the relationship between the concepts he presented and the applications he made in their light. What researchers and scholars dealt with was facilitating and renewing grammar, and how scholars presented it implicitly with the efforts of others. It was stated in the grammatical dispute that (facilitation) and (renewal) and (modification) and (approximation) and (simplification) and other terms that have become common at the present time, but contemporaries did not agree on all of them , and the comprehensiveness of these terms according to contemporaries is determined by the fact that they all mean “reconsidering Grammatical rules, which were enacted by the ancients, and an attempt to classify grammatical rules within the framework of the ancients’ description of them with their terminology and divisions”. As for facilitation, its proponents differed in its concept. Some of them see it as “choosing the easiest from the opinions of the ancients”, and others see that facilitation is not an abbreviation, nor Deleting the explanations and comments, but it is a new presentation of grammar topics and facilitating them for young

people, and the facilitation will not be sufficient in this unless it is preceded by a comprehensive reform of the lesson curriculum and its topics, principles and issues , which is something that prompted me in this research to try to shed light on the concepts and procedures between his two books (in Arabic grammar). Criticism and Guidance) and (In Arabic Grammar, Rules and Application), and the first book, which is (Criticism and Guidance in Arabic Grammar), appears as a scientific book concerned with concepts, and explains the modern principles that the science of grammar needs in its modern development, and the second book appears (On Grammar Al-Arabi: Grammar and Application), which is concerned with the procedure and application of the rules that he intended to highlight, and Mustafa Al-Saqqa presented it by saying: "Al-Makhzoumi's books, in general, theoretical and applied, are distinguished by the depth of research, the clarity of the method, the ease of arrangement, the reliance on the opinions of the imams of grammar, and the extraction of the most important elements and opinions that are valid." To establish a modern grammar edifice based on scientific principles free from influence by philosophy and logic.

ملخص :

حظيت جهود المخزومي باهتمام الباحثين إلاّ أن هذه الجهود لم تعنى بدراسة الصلة بين المفاهيم التي عرض لها، والتطبيقات التي أجراها في ضوئها، وما تناوله الباحثون والدارسون هو تيسير النحو وتجديده وكيف عرض له العلماء ضمناً مع جهود الآخرين، وجاء في الخلاف النحوي أن (التيسير) و(التجديد) و(التعديل) و(التقريب) و(التبسيط) وغيرها، من مصطلحات شاعت في الوقت الحاضر، لكن المعاصرين لم يتفقوا عليها كلها، وإن الجامع لهذه المصطلحات عند المعاصرين يتحدد في كونها جميعاً تعني إعادة النظر في القواعد النحوية، التي سنها القدماء، ومحاولة تصنيف قواعد نحوية في إطار وصف القدماء لها بمصطلحاتهم وتقسيماتهم، فأما التيسير فقد اختلف اصحابه في مفهومه فمنهم من يراه إختيار الأسهل من آراء القدامى، وآخر يرى أن التيسير ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو وتيسيره للناشئين ، ولن يكون التيسير وافياً بهذا مالم يسبقه إصلاح شامل لمنهج الدرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل، وهو أمر دفع بي في هذا البحث إلى أن أحاول تسليط الضوء على المفاهيم والإجراءات بين كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه) و(في النحو العربي، قواعد وتطبيق)، ويظهر الكتاب الاول الذي هو (في النحو العربي نقد وتوجيه)على أنه كتاب علمي يعنى بالمفاهيم، ويشرح الأصول الحديثة التي يحتاج إليها علم النحو في تطوره الحديث، ويظهر الكتاب الثاني (في النحو العربي: قواعد وتطبيق)، الذي يعنى بالإجراء وبتطبيق

القواعد التي عني بإبرازها، وقد قدم له مصطفى السقا بقوله: " تمتاز كتب المخزومي عامة نظرية وتطبيقية بعمق البحث، ووضوح المنهج، وسهولة الترتيب، والاعتماد على آراء أئمة النحو، واستخلاص أهم العناصر والآراء التي تصلح لإقامة صرح النحو الحديث من أصول علمية خالية من التأثر بالفلسفة والمنطق .

مقدمة:

يجد المتتبع لمسيرة النحو العربي أن هذا العلم قد تأثر كثيراً بالعلوم الأخرى، كالفلسفة والمنطق وعلم الكلام، ممّا أدى الى كثير من الغموض، والتعقيد فيه، فقد أقام النحاة القدامى نظرية النحو على أُسس أثارت جدلاً، ونشب حولها كثير من الخلاف، فثمة مؤيد للنظرية مدافع عن أُسسها، وآخر رافض لها، طاعن في سلامة المنهج الذي اختطه النحاة في أبحاثهم، أو ساروا عليه في استنباط آرائهم.

ولم يكن الخلاف بشأن نظرية النحو العربي، والمنهج الذي سار عليه النحاة وليد عصرنا هذا، وإنما برزت في التراث مواقف كثيرة تنحي باللوم على النحاة، وتتناول بالنقد الأسس التي اعتمدوها، والنتائج التي وصلوا إليها، والمتتبع لهذه المسيرة، يجد أن هناك كثيرًا من المحاولات الجادة التي نزعت إلى تيسير النحو منذ ظهور كتاب سيبويه وإلى يومنا هذا، فما أن ظهر هذا الكتاب حتى توالت الشروح والمختصرات التي تفسِّر وتيسِّر وتزيل الغموض فيه والإبهام عنه، وقد كان للفلسفة، والمنطق، وعلم الكلام، والفقه أثر واضح فكان أن رسمت للعربية صورة يكتنفها الغموض والتعقيد، غير أننا نجد مع ذلك محاولات جادة خرجت عن المنهج القديم، وأفرزت نحواً يأخذ على عاتقه إزالة الكثير من هذا الغموض والتعقيد، وما كتاب (الجمل) للزجاجي، وكتاب (الواضح) للزبيدي، وكتاب (اللمع) لابن جني؛ إلا دليل على ذلك الاتجاه التعليمي، فقد كانت هذه الكتب الثلاثة حصيلة تجربة تعليميّة قيّمة لهؤلاء العلماء الكبار.

إن الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب شتى، أهمّها الرغبة في الوقوف على ما جدّ في الدّرس اللغويّ عامة، والنحويّ خاصة من حداثة الدراسة ونتيجة؛ لإتصال الدرس اللغوي العربي بنظيره في بلاد الغرب، وما نتج عن توظيف عدد من المحدَثين لمناهج اللسانيات في دراسة اللغة العربية، ولمعرفة السر وراء وقوف النحو العربي صامداً في وجه المقاربات النقدية ومحاولات التجديد.

-آراؤه في التيسير:

١-ما استعاره المخزومي من النحو الكوفي:

استعار المخزومي في مؤلفاته اللغوية والنحوية جملة من المصطلحات الكوفية البارزة منها:

أ.استعماله (الأداة) بدلاً من الحرف و(الخفض) بدلاً من (الجر) والفعل الدائم بدلاً من اسم الفاعل[١].

ب.عده أسماء الأفعال من ابنية الافعال المتخلفة عن أخواتها في التطور[٢] .

ج. عده التنوين الذي يلحق بعض أسماء الأفعال، مثل : صه و إيه، تنوين، تكبير أصوات حجم الكلمة لا تنوين تمكين[٣].

د.قوله إن فعل الأمر له صيغتان: (فعال وأفعل)[٤].

هـ.الاسم المنصوب بعد أفعال الكينونة: يعرب حالاً[٥].

و.إذا تقدم في الجملة فعلان ووليهما فاعل واحد، فهو فاعل لكل منهما[٦].

ز.لام الابتداء نوع من لام القسم[٧].

ح.تقسيمه الفعل إلى ماض ومضارع و فعل دائم، وقد زاد عليها أبنية أخرى[٨].

ط.قوله أن خبر كان منصوب على الحالية[٩].

٢-ما استعاره المخزومي من توجهات ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" :

كان لابن مضاء القرطبي أثر واضح في آراء الشيخ المخزومي النحوية تجلت في:

أ.إسقاط العامل اللفظي والاكتفاء بالعوامل المعنوية: الإسناد والإضافة، والخلاف[١٠].

ب.جواز تقديم الفاعل على الفعل[١١] .

ج.جواز تعدي الفعل إلى اسم ظاهر متقدم، وإلى ضميره المتصل بالفعل معا[١٢].

د.رفض العلل الثواني والثوالث، والاكتفاء بالعلل الأُوَل[١٣].

هـ.رفض التأويل والتقدير، والإضمار[١٤] .

و.متعلقات الفعل(المصدر، والتمييز والحال، والمفعول فيه) تتعلق بالفعل وليست معمولات له[١٥].

٣-ما استعاره المخزومي من أستاذه إبراهيم مصطفى من كتابه "إحياء النحو" أخذ المخزومي عن الدكتور إبراهيم مصطفى بعض الآراء النحوية نوجزها بالآتي:

أ.النصب ليس أثرا لعامل ولكن الفتحة، هي الحركة الخفيفة المستحبة، لكل ما ليس داخلا في نطاق الإسناد أو الإضافة[١٦].أو ما يسمى عندهم بالمخالفة.

٤-ما استحدثه المخزومي من تجاربه الخاصة.

كان للدكتور مهدي المخزومي آراء نحوية تميز بها من غيره من الميسرين المحدثين هي:

أ.عنايته بالدراسة الصوتية في مدخل الكتاب[١٧].

تأثر المخزومي بمنهج الخليل؛ إذ اشتملت مباحثه على الدعوة إلى إعادة دراسة العربية على وفق منهجه، فالدراسة اللّغوية الأولى التي يجب أن يُعنى بها اللّغويّ، وبها يعرِف الباحث في اللّغة ظواهر لغويّة كثيرة تُدرَس في كتب النّحو، هي الدّراسة الصَّوتية، وعرَضَ لهذا الرأي في كتابَيْه: (في النّحو العربي نقد وتوجيه)، وعندما وضع كتابه الثاني منهما (في النّحو العربي قواعد وتطبيق)، مهّد له بدراسة الصّوت، ومخارج الحروف، ولم يكد يخالف الخليل بن أحمد الفراهيدي في هذا التّمهيد إلا في موضعين حين عَدَّ الهمزة أوَّل الحروف الحَلْقية، وقدم الهاء على العين في ترتيب أحرف الحلق ترجيحاً لترتيب سيبويه وابن جنّي[١٨] .

ب.جعله أساس تبويب النحو وتصنيفه: التشابه في المعنى، لا التشابه في العمل الإعرابي، مثل تفريقه بين أدوات العطف الواو والفاء وثم) وبين (لا) و(بل)، وعلى هذا كانت التوابع ثلاثة فقط. وهي: النعت الحقيقي والبيان، وبدل الكل من الكل. وعليه أخرج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء، وأفرد له باب القصر[١٩] .

ج.جمعه المتفرق في أبواب مختلفة تحت باب واحد مثل جمعه الأدوات في ستة فصول، وهي أدوات الاستفهام، وأدوات النفي، وأدوات التوكيد، وأدوات الشرط، وأدوات الاستثناء، وأدوات الوصل (الحروف المصدرية)، ومثل جمعه النداء والاستغاثة والندبة في باب واحد [٢٠].

د.تبسيط الإعراب، وتيسيره على الطلاب[٢١].

هـ.تقسيمه الكلمات إلى اسم، وفعل، وأداة، وكناية (مثل الضمائر والإشارات، والموصولات، وأسماء الاستفهام... الخ)[٢٢].

و.تقسيم الأفعال إلى ماضٍ، وَمضارع، ودائِم (كما في بَعْض اللُّغات الأجنبية)[٢٣].

أمَّا فعل الأمر فهو مُعرَب عندهم لأنَّه مُقْتطَع من المضارع المجزوم، فإن أصلَ(أفعلْ) عندهم (لِتَفعَلْ)، ثُمّ حُذفت لامُ الأمر، لكثرة الاستعمال، فهو معرَب مجزوم بلام محذوفة تخفيفاً، وما حُذف للتخفيف، فهو في حكم الملفوظ به[٢٤]، ولِفِعْل الأمْرِ عندهم صيغة ثانية ترِدُ على وزن (فَعَال) نحو: حَذَارِ بمعنى (احْذَرْ)، وسَماع بمعنى (اسْمَعْ)، وحَفَاظِ بمعنى (احْفَظْ)، وهي الصّيغ التي عدَّها البصريون أسماء أفعال للأمر.

أما الفعل الدائم عند الكوفيين فهو ما كان على بناء (فَاعِل)، وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل، وقد سمَّاه الكوفيون فعلاً دائماً لانصراف هذه الصّيغة إلى الحال والاستقبال، والملاحظ أنَّ ثَعْلَبًا قد عبرَ عنه بـ(الدَّائم) كما عبَّر بـ(الفِعل)، قال:" إذا أردتَ أن تُحَوِّلَ الماضي إلى الدّائم، فأعمِلهُ في الذي قبلاً، فإنه الأصلُ"[٢٥].

ويرى المخزوميّ صحة ما ذهبَ إليهِ الكوفيون من فعلية (فَاعِل)، إذ يستعمل هذا البناء استعمالَ الأفعال في إلحاقها بالفاعل والمفعول، وبالنائب عن الفاعل، لِتَضمُّنِها معنى الفعل، ولدلالتها على الزّمن كالأفعال، وتظهر على الفعل الدَّائم العلامات الإعرابية كغيره من المعرَبات، لكن المخزومي ذهب إلى أنّه مبنيّ، مثله مثل بقية الأفعال، وفسَّر هذا التَّغيُّر بالجوار، متابعاً إبراهيم مصطفى، فلو قلت:(عَجِبْتُ مِنْ ماهرٍ في صَنْعَتِهِ)، فصيغة (ماهِرٍ) مجرورة بالإضافة بعد (مِنْ)، والمجرور الحقيقي هو الذات، فالأصل بعد التصريح: (عَجِبْتُ مِنْ رجلٍ ماهرٍ في صَنْعَتِهِ)[٢٦] .

ورجَّحَ مهدي المخْزُومي ما ذَهب إليه الكوفيون في عدم اعتبار فعل الأمر قسيماً للماضي والمضارع، لكنه خالفهم في إعرابه، وفي قولهم أَنَّهُ مُقْتَطَع من الفعل المضارع المجزوم، فقد أخرجه من قسم الأفعال، فَفِعْلُ الأمر عنده ليس بفعل؛ لأنَّهُ يخلو من الدلالة على الزمن، فهو يدل على طلب الفعل حسب، كما أنَّه ليس طرفاً في الإسناد، بمعنى أنه لا يكون مسنداً كغيره من الأفعال، ولا يرى المخزومي إسنادهُ إلى ألف الأثنين أو الجماعة أو نون النسوة، وياء المخاطبة، أو الضمير المستتر إسنادا؛ لأنَّ هذه الضمائر في نظره ليست إلّا كنايات أو إشارات إلى جنس المخاطب وعدده، مستدلاً بأنَّ النُّحاة قد صرَّحوا بحرفية الواو في قوله تعالى: ﴿ وأَسرُّوا النَّجْوى الذين ظَلَموا﴾[٢٧]، فألف الأثنين وغيرها ممَّا يتصل بفعل الأمر ما هي إلا حروف[٢٨]، لكن المخزومي حين أخرج بناء (أَفْعَلْ) من جملة الأفعال، عاد ووضعها في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) ضمن أبنية الأفعال تحت عنوان (أبنية أُخرى)[٢٩]، وهذا يدل على عدم حسم فعل الأمر.

وقد ذهبَ على هذا النحو أحمد عبد الستار الجواري[٣٠]، متابعًا في ذلك أبا عثمان المازني(ت٢٤٩هـ)، الذي كان يذهب إلى أنَّ ألف الاثنين وواو الجماعة في آخر الفعل هما علامتان دالّتان على الفاعل، وليسا بضميرين، لكنَّ الزَّعم بأن هذه الضمائر حروف تشير إلى المفردة المخاطبة والمثنى والجمع[٣١].

ز.تختلف حركات الفعل المضارع المعرب بالنظر إلى زمنه، لا بتأثير العوامل[٣٢].

ح.تقسيم الجملة عنده صورة حديثة، تدل على اجتهاده، وصدق حسه اللغوي[٣٣].

ط.الوظائف النّحوية سوّى المخزومي بين الفاعل ونائبه، وبرأيه هذا باب نائب الفاعل، وسوّى بين دلالتي(فُعِلَ) و(انْفَعَل)، كما أجاز تقدم (الفاعل) أو (نائبه) على الفعل، فقولهم:(طَلَعَ البَدْرُ) أو (البَدْرُ طَلَعَ) جملتان فعليتان، والفرق بينها تقدّم الفاعل في الثّانية، وتأخّره في الأولى.

٥-مصادر التيسير عند المخزومي

اعتمد المخزومي في محاولته لتيسير النحو العربي مجموعة من المصادر المهمة القديمة والحديثة، وعدها السبيل لتيسير الدرس النحوي، وتخليصه من كل صعوبة وتعقيد لحقت به وهي:

أ-اعتماده كثيرا آراء النحاة المتقدمين كالخليل، وسيبويه، والفراء وغيرهم من النحاة، الذين بنوا النحو على أساس سليم، بعيداً عن التعقيد الفلسفي والجدال العقلي، الذي أدخل النحو العربي في نفق مظلم[٣٤]، وهو أول ممن نادى بإحياء النحو الخليلي الذي يُعنى بمستويات تحليل الكلام، بدْءًا بالدراسة الصوتية، ثم تلتها دراسة صرفية للكلمات، ثم الدراسة النّحوية، واستهل الدرس النحوي التكاملي بدراسة صوتية مقتضبة تناول فيها مخارج الحروف وصفاتها، وما نتج من ظواهر لغوية كالإبدال والإدغام والإعلال، ثمّ أتبع بدراسة صرفية لبنية الكلمة وزنتها، ثم انتقل الى الدراسة النحوية التي أخذت النصيب الأكبر من دراسته[٣٥].

ب-النحو الكوفي: وهو في رأيه مبتعد عن المؤثرات التي عقدت النحو، كالمنطق، والفلسفة، والمنهج الكلامي؛ إذ أخذ المخزومي بالكثير من الآراء النحوية لهذه المدرسة كاستعماله مصطلح (الخفض) بدلاً من (الجر)، واتخاذه الفعل أصلاً للمشتقات ومسائل أخرى كثيرة مثل (الأداة) ، إذْ أطلق مصطلح (الأداة) على ما يسميه البصريون حرف ورجح المخزومي المصطلح الكوفي ، وعلّل ذلك بسببين: أوّلهما المغايرة بين حروف الهجاء وحروف المعاني اتّقاءً للبس، وآخرهما، أنّهم قصدوا بالأدوات حروف المعاني خاصّة، لا حروف الهجاء، لذلك كانوا في نظره أدق في الاصطلاح من البصريين[٣٦]، ومع هذا الترجيح ينزع المخزومي إلى التطبيق، فيوظف مصطلح (الأداة) على ما يدل عليه عند الكوفيين، فإذا قسم الكلمة على أربعة أقسام: عدّ الأداة واحداً منها، لتدل عنده على ما تدلّ عليه حروف المعاني عند نحاة البصرة، ولكنه يجردها من كلّ تأثير فيما بعدها رفضاً منه لنظرية العامل النّحويّ، ويرى في هذه الأدوات أن تدرس مجموعات لا أفراداً على أساس معانيها، وعلى أساس المعاني التي تطرأ على الجمل حين تتصل بها[٣٧]،

ج- آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) إذ تأثّر المخزومي بتلك الآراء تأثراً كبيراً ظهر جلياً في كتابيه: النحو العربي قواعد وتطبيق، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، كرفضه للعلل الثواني والثوالث، ورفضه للقياس غير قياس المشابهة، وغيرها من الآراء [٣٨].

د-آراء الدكتور ابراهيم مصطفى، في كتابه (إحياء النحو) كإخراجه العطف، والتوكيد من باب التوابع، فضلا عن أراء أخرى كثيرة منها دراسته لوظائف المعاني النّحوية؛ ليطبق نظريته في

معاني علامات الإعراب، فليس للكلمات من وظائف إلا ما كان مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضًا(مجرورًا)[٣٩].

هـ- الدراسات اللغوية الحديثة: تأثر المخزومي كثيرا بتلك الدراسات وظهر ذلك التأثر واضحًا من خلال آرائه النحوية، فيما بعد خص منهم بالذكر المستشرقين الذين أبدوا عناية كبيرة بدراسة اللغة العربية، مثل (براجستراسر) و(ولفنسون)، و(وليم رايت)، ويوهان فك [٤٠] فضلا عن ثقافته اللغوية العالية، والإحساس العالي باللغة الذي تميز به.

يرى المخزومي أن حمل النعت السببي على التوابع ليس بصحيح، فلا وجه لتسميته بالتابع إذْ يقول: ويبدو واضحاً أن حمل مثل هذا على النعت تكلف وتمحل؛ لأنه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنما كان صفة لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتابع[٤١].

وهو يرى أن ما دعا النحاة إلى تسميته نعتاً، هو ما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه واعراب ما قبله وانهم-أي النحاة- لم يعبأوا بالمعنى، ويضْرِب مثلا على ذلك فيقول: الحق أن مثل قولنا: (زارَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ خُلُقُهُ)، ليس من النعت في شيء، وأن الاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتاً تابعاً لما قبله؛ لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات والإتباع للمجاورة أسلوب شائع في العربية قراءة بعضهم قوله تعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، بضم الدال واللام، بإتباع حركة اللام لحركة الدال أو قراءة بعضهم: "الحمد لله" بكسر الدال واللام بإتباع حركة الدال لحركة اللام، وقولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بخفض (خَرِبٍ) وهو خبر من حقه أن يكون مرفوعاً، ولكنهم توهموا أن (خرب) نعت للضب لمجاورته إياه، فخفضوه لخفض ما قبله، كذلك هذا الذي سموه نعتاً سببياً، فهو من قبيل ما ذكرنا، فرفع (كريم) في قولنا: (زارَني رجُلٌ كَرِيمٌ خُلُقُهُ) على توهم أنه نعت لرجل لمجاورته إياه، وهو في حقيقته صفة لما بعده، ولكنه جاوره، فتتبع في إعرابه[٤٢].

فالتابع بحسب رأي المخزومي: "هو الذي يتبع منعوته في إعرابه، وهو ما كان وصفاً لمنعوته، مطابقاً إياه في كل ما يتسم به من تعريف وتنكير وتذكير وتأنيث، وافراد وتثنية وجمع، وهو ما كان النحاة يسمونه بالنعت الحقيقي، لأن النعت الذي يماثل منعوته في كل ما ذكرنا، هو الذي يتبع منعوته في إعرابه رفعاً وخفضاً ونصباً[٤٣] .

وليس من شروط النعت أن يكون مشتقاً، فقد جاء النعت في الاستعمال مشتقا، نحو (عاقل) في قولهم: (هذا رجلُ عاقل)، وجاء غير مشتق جامدًا أيضا، نحو: هذا رجل عدل، وهذا علي بن الحسن و(مَرَرْتُ بِرَجلٍ ذو علم)، ومررت بخالد هذا، فعدل، وابن، وذو، وهذا نعوت جامدة، ولا داعي للإبعاد في التقدير، فنؤولها بمشتق، ما دامت تؤدي وظيفة النعت في الكلام[٤٤].

النعت الجملة:

يقسم المخزومي النعت على نوعين أولهما المفرد، كما ورد من أمثلة ، وجملة فيقول: "وأما النعت الجملة فهو كقوله تعالى:﴿ **واتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُون فيه إلى الله**﴾[٤٥]، وكقوله تعالى: ﴿ **قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**﴾ [٤٦] .

وكقول امرئ القيس[٤٧]:

مِكَـرٍّ مِفـرٍّ مُقْبـلٍ مُـدْبِرٍ معـاً كجُلمـودِ صَـخْرٍ حَطَّـه السَّـيْلِ مَـن عَـلِ

وكقول أبي داود:

مـن كـلِّ جـرداءَ قـد طـارت عقيقتهـا وكـلِّ أجـردَ مُسـترْخي الأبـازين

وكقول أبي تمام:

سَـمَاجةٌ غَنِيَـتْ مِنّـا العيـون بهـا عـن كـلِّ حُسـنٍ بـدا أو مَنْظَـرٍ عَجَـبِ

ولا تكون الجملة نعتا إلا لنكرة، وإذا وقعت الجملة نعتا فلابد أن تحتوي على ضمير يعود على المنعوت، مطابق إياه في تذكيره وتأنيثه، وافراده وتثنيته وجمعه، وقد يكون هذا الضمير ملفوظاً به في الجملة، كما مر من آية وبيت، وقد يكون محذوفاً، مقدراً معناه، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شيئا**﴾[٤٨] أي لا تجزئ فيه [٤٩].

تعدد النعت والمنعوت

يجيز المخزومي تعدد النعت لمنعوت واحد، كما يجيز نعتا واحدا لأكثر من منعوت وهذا ما سماه اتحاد النعت، ولكنه اشترط لذلك أن يتحد المنعوت المتعدد في الإعراب، كأن يكون كل منهما فاعلا أو غير ذلك، كقوله: " قد يتعدد النعت والمنعوت واحد، نحو: مررت بزيد الأديب الفقيه الورع".

مررت: فعل ماض والتاء: كناية عن الفاعل، بزيد الباء أداة خفض، وزيد: مضاف إليه بالأداة مخفوض، والأديب نعت لزيد، طابقه في التعريف، والتذكير، والإفراد؛ فطابقه في الخفض، الفقيه نعت ثان لزيد، مخفوض أيضا، الورع نعت ثالث لزيد مخفوض مثله، وقد يتعدد المنعوت، ويتحد النعت نحو جاء زيد، وأقبل عمرو الظريفان.

جاء: فعل ماض، زيد: فاعل مرفوع، لأنه مسند إليه في جملة فعلية، والواو: أداة تشريك وعطف. أقبل: فعل ماض، عمرو: فاعل (أقبل) مرفوع، والظريفان: نعت لزيد وعمرو، متفرقين لفظاً، متحدين في النعت، مرفوع لأن (زيد) و(عمرو) مرفوعان[٥٠].

ويشترط المخزومي في توحيد النعت أن يتّحد المنعوت المتعدد في الإعراب كأن يكون كل منهما فاعلاً، وأن يتحد فعلاهما، كأن يكونا بمعنى واحد، كالمثال المذكور، ولم يجز المخزومي النعت إذا اختلف المنعوتان إعراباً أو حكماً، فيقطع عنهما (مرفوعاً، أو منصوباً) نحو: جاءني زيد ومررت بعمرو الظريفان، أو الظريفين: فالرفع على (هما) والنصب على (أعني، أو أمدح أو نحوهما).

ثانياً: العطف

قال ابن مالك في العطف:

فَـذُو الْبَيَـانِ: تَـابِعٌ، شِـبْهُ الصِّـفَهْ حَقِيقَـــةُ الْقَصْـــدِ بِـــهِ مُنْكَشِـــفَهْ (٥١)

وذهب المخزومي إلى أن العطف عند النحاة من التوابع، فإذا قلت: "جاء زيد وعمرو، كان (عمرو) تابعاً لزيد في إعرابه، ولم يَعربوه فاعلا، أو مسنداً إليه، لأن الفعل كان قد أسند إلى زيد، واكتفى به، ولا يكون للفعل أكثر من مسند إليه واحد، أو فاعل واحد(٥٢).

وذكر النحاة للعطف أدوات كثيرة، منها: الواو، والفاء، وثم، ولا، وبل، وزعموا أنها أدوات عطف يتبع ما بعدها ما قبلها في الحكم، ويرى المخزومي أنه إذا أنعمنا النظر في أدوات العطف وجدنا: الواو والفاء، وثم للتشريك، و(لا) للنفي، تنفي عن الثاني ما أثبت للأول، و(بل) للإضراب، تثبت للثاني ما نفي عن الأول؛ فهي إذن معنى ووظيفةً يصح فلا جعلها من قبيل واحد، ولا ينبغي أدراجهما في باب واحد(٥٣).

وقد ذهب المخزومي في العطف مذهباً آخر خالف فيه النحاة السابقين فقال في حروف العطف: "إن ما يكون للعطف من هذه الأدوات هو: الواو، والفاء، وثم، نحو: جاء زيد وعمرو، وسافر زيد فعمرو، وأبحر زيد ثم عمرو، وهذه الأدوات الثلاث أدوات تشريك تشرك ما قبلها وما بعدها في حكم واحد فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، فقد جعلت الواو الفعل شركة بين زيد وعمرو، فكل منهما مسند إليه، وكل منهما فاعل، وارتفاع الثاني ليس لأنه تابع للمسند إليه، بل لأنه مسند إليه حقيقة.

والفاء، وثم كالواو في النص على التشريك، إلا أن للفاء، وثم، فضل دلالة، أعني: التعقيب، فإذا قلت: جاء زيد فعمرو كأن معناه: أن عمرا اشترك مع (زيد) في المجيء، وكان كل منهما جائياً، ولكن مجيء عمرو كان بعقب مجيء زيد مباشرة؛ وإذا قلت: سافر زيد ثم عمرو كان معناه: أن عمراً اشترك مع (زيد) في السفر، ولكن بعد مُهلة.

أما الواو فلا دلالة لها على مثل هذا التعقيب، فهي إنما تدل على الشراكة المطلقة، غير ملاحظ في دلالتها على التشريك ما لوحظ في الفاء وثم" (٥٤).

هذا هو العطف عند النحاة بحسب المخزومي، ومن العطف عندهم أيضا ما كان غير معطوف بالحرف، أو ما كان غير منسوق، وقد سموه بعطف البيان، وهو عندهم التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه.

ويرى المخزومي أن النحاة كانوا مصيبين في تشبيههم عطف البيان بالنعت، إذ قال: "لقد أصاب النحاة في تشبيه ما سموه عطف البيان بالنعت؛ لأنه كالنعت في وظيفته، فإذا كان النعت وصفا للمنعوت فما سموه بعطف البيان موضح ومبيِّن، فهو بمنزلة النعت؛ لذلك – مثله– تابع لما قبله في رفعه وخفضه، ونصبه نقول: جاء خالد أخوك، ومررت بخالد أخيك، ورأيت خالدا أخاك. فأخوك في المثال الأول مرفوع تبعاً لرفع خالد، و(أخيك) في المثال الثاني مجرور تبعاً لجر خالد، و(أخاك) في المثال الثالث منصوب تبعا لنصب خالد؛ لأن فيه من متبوعه ما في النعت من منعوته، فكلاهما في هذه الأمثلة معرفة، وكلاهما مذكر، وكلاهما، مفرد، فلما اجتمعت فيه كل هذه الخصائص في الإعراب أيضا؛ فإعرابه إذن إعراب تابع، لا إعراب مشارك، كإعراب ما بعد الواو والفاء وثم، كما تدل عليه تسميتهم إياه بعطف البيان، وجعلهم إياه في باب العطف"[٥٥].

وهنا يخالف المخزومي النحاة السابقين فيقول: وقد اختلط أمر هذا (العطف) ببعض أنواع البدل، وهو بدل الكل من الكل، نحو: جاء زيد أخوك، وصح عندهم أن يعرب (عطف البيان) بدل كل من كل، في هذا المثال، وفي غيره، إلا في مواضع استثنوها ولم يصححوا فيها القول بالبدلية، كما في قولهم يا أخانا زيدا، بنصب (زيداً)، فـ (زيداً) هنا يعرب عطف بيان، ولم يصح عندهم إعرابه بدل كل من كل، لأن البدل عندهم– على نية تكرار (العامل)، ولو كان (زيداً) هنا بدلا، لكان في نية تكرار حرف النداء معه، ولكان يلزم بناؤه على الضم لأنه مفرد معرفة.

على أن هذا التمحل في التخريج – والكلام للمخزومي– كان مما ارتكبه المتأخرون، أما المتقدمون، ومنهم سيبويه والفراء فلم يفرقوا بينهما[٥٦]، وكان الرضي يقول: "أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه[٥٧].

والنتيجة التي انتهى إليها المخزومي من هذا[٥٨]:

١–أن عطف النسق، أو العطف بالحرف، ليس من التوابع، لأن ما بعد الحرف شريك لما قبله في الحكم: إسناداً أو إضافةً.

٢–وأن ما سمي بعطف البيان ليس عطفاً؛ لأن العطف يعني التشريك، ولا تشريك في هذا الموضوع.

٣-وأن التابع من هذا الباب هو ما سموه بعطف البيان، لأنه يؤدي وظيفة النعت، فهو بمنزلته.

ثالثاً: البدل

قال ابن مالك في تعريف البدل:

التـــابع المقصـــود بـــالحكم بـــلا واســـطة هـــو المســـمى بـــدلاً[٥٩]

أي أن البدل عند النحاة هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة تذكر، وهذا القول مخالف تماما لما ذهب إليه المخزومي، الذي أخرج بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال من موضوع البدل، وألحقها بأبواب أخرى، فألحق بدل الكل من الكل بموضوع النعت وألحق بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال بموضوع التوكيد، ولم يبق إلا على البدل المباين فعدَّه من البدل إذ يقول: "إذا كان البدل هو المقصود بالحكم، فينبغي أن يكون هو المسند إليه، وإذا كان هو المسند إليه لم يكن تابعاً، ومهما يكن من أمر، فالبدل عندهم أربعة أنواع:

أ-بدل الكل من الكل، نحو: جاء أخوك خالد.

ب-بدل البعض من الكل نحو أثمرت الأشجار نصفها .

ت-بدل الاشتمال، نحو: أعجبني خالد علمه.

ث-البدل المباين، وهو نوعان:

١-بدل الإضراب، نحو أكلت تمرا، زبيباً، أخبرت أولا بأكل التمر، ثم أضربت عنه، وأبدلت منه الزبيب.

٢-بدل الغلط، نحو: لقيت رجلاً فرساً أردت أن تقول: لقيتُ فرساً، ولكنك غلطت، فقلت رجلاً ثم تذكرت فقلت: فرساً .

والظاهر أن مصطلح (البدل) إنما ينطبق على النوع الرابع، وهو: البدل المباين، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغي أن تسمى: بدلاً"[٦٠].

ثم يحلل المخزومي الأمثلة السابقة بقوله: "أما (خالد) في قولنا: جاء أخوكَ خالد وهو مثال النوع الأول، فإنما جيء به لبيان ما قبله وتوضيحه، فلم يكن بدلاً.

وأما (نصفها) في قولنا: أثمرت الأشجار نصفها، فإنما جيء به لإزالة ما قد يطرأ على الحكم من شك .

وأما (علمه) في قولنا: أعجبني خالد علمه، فإنما جيء به لإزالة ما قد يطرأ في ذهن السامع من تعلق إعجابك بصفة أخرى من صفاته، أو بصفاته كلها، فإذا قلت: علمه أزلت ذلك من نفسه، ووجهته إلى الصفة التي أعجبتك نفسها، وهي: علمه[٦١]، وخلاصة ما انتهى إليه المخزومي من هذا:

أ–أن موضوعات البدل ليست كلها من باب واحد، وإنما هي من أبوابٍ متفرقةٍ.

ب–وأن بعض موضوعات البدل يؤدي وظيفة النعت في الكلام بياناً وتوضيحاً، وهو بدل الكل من الكل الذي اختلط عندهم بما سموه بعطف البيان، مما سبقت الإشارة إليه.

ت–وأن بعض أنواع البدل يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة، وهو ما سمي ببدل البعض من الكل، وما سمي ببدل الاشتمال.

ث–وأن الاسم الذي يحسن أن نسمي به ما سمي عندهم بعطف البيان، أو ببدل الكل من الكل هو: (البيان) لأن هذا الاسم أشبه بطبيعتها، وبما يؤديانه في الكلام من وظيفة لغوية[٦٢].

رابعاً: الخبر

للمخزومي في الخبر رأيٌ قيّم لابُدَ من الوقوف عنده فهوَ يعده من التوابع، إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى، إذ يقول: "ومما ينبغي عده من التوابع، وجعله من قبيلها: خبر المبتدأ، إذا كان وصفا للمبتدأ في المعنى، أو كان كأنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك نحو قولنا: خالدٌ ذكيٌ، والليلُ حالكٌ كأنه هو والقمرُ تِمّ.

فذكيٌ، وحالكٌ، وتِمٌ في معناها: أوصاف للمبتدآت، بل هي من المبتدآت كأنها هي هي، ولذلك ارتفعت كما يرتفع نعت المرفوع في قولنا: أقبل خالد الذكي، وأطبق الليلُ الحالكُ، وطلع القمرُ التِّمُ. فالخبر الذي يكون وصفا للمبتدأ في المعنى يرتفع؛ لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، ولم يرتفع لأنه معمول لعامل معنوي كالابتداء، أو لعامل لفظي، وهو المبتدأ، كما زعم هذا النحوي أو ذاك"[٦٣].

ويرى المخزومي: أن الخبر إذا لم يكن وصفا للمبتدأ بأن كان مخالفاً له في المعنى أصلا، أو كان مخالف بما طرأ على الجملة مما ينص على المخالفة، كوقوعه في سياق نفي مثلاً، فإنه لا يرتفع، لأنه لم يعد وصفا للمبتدأ في المعنى؛ وذلك كقوله تعالى:﴿ ما هذا بَشراً ﴾[٦٤]، وكقولك: خالد أمامك؛ فأمامك وبشراً: خبران منصوبان، لمخالفتهما المبتدأ.

فقد نص فيه بالنفي على مخالفة الخبر للمبتدأ، أو على انتفاء أن يكون وصفاً له في المعنى، فلذلك انتصب، وبهذا أيضاً يفسر النصب بعد ليس في قولنا: ليس خالد ذكياً، ونحوه

أما قولنا: خالدٌ أمامَك، فأمامك ليس هو (خالداً) في المعنى، ولكنه مكان لخالد، ولذلك نُصب، ولو قصدت إلى أن يكون (الأمام) هو خالداً، وأن خالداً هو الجهة التي اسمها: (أمام)، رفعت وقلتَ: خالدٌ أمامَك، ولكنك لم تقصد هذا المعنى في المثال، وجعلت (أمامَك) مكاناً لخالد، فلذلك انتصب وأما قوله تعالى:﴿ ما هَذا بَشَرًا ﴾، فقد نص فيه بالنفي على مخالفة الخبر للمبتدأ، أو

على انتفاء أن يكون وصفاً له في المعنى؛ فلذلك انتصبَ، وبهذا أيضاً يفسر النصب بعد ليس في قولنا: ليسَ خالدُ ذكياً، ونحوه[٦٥] .

النفي:

لا النافية للجنس

قال ابن مالك[٦٦]:

عمل (إنَّ) اجْعَلْ لـ (لا) فـي نَكِرَهْ مُفْـــــــرَدَة جَاءَتْـــــــكَ أَو مُكَـــــــرَّرَهْ

يرى ابن عقيل أنها من الحروف الناسخة للابتداء إذْ يقول: "هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي "لا" التي لنفي الجنس، والمراد بها "لا" التي قُصِدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلِّه[٦٧].

أما المخزومي فيرى أن لـ (لا) مع الاسم بحسب النحاة استعمالان([٦٨]):

أولهما: أنها تستعمل لنفي الواحد ، نحو قولهم: لا رجلَ في الدار بل رجلان، ولا رجلَ أفضل منك، وقول الشاعر:

تعزَّ فـلا شـيءُ علـى الأرض باقيـا ولا وزرٌ ممـــــا قضـــــى الله واقيـــــا

و(لا) في نفي الواحد من الموضوعات التي اختلفت فيها اللغتان الكبيرتان، لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم فأهل الحجاز ينصبون الخبر بعدها، وبنو تميم يرفعونه، والنحاة يقفون إزاء الاختلاف في نصب الخبر بعد (ما) في لغة الحجاز، ويرون أن رفع الخبر بعد (لا) أقيس من نصبه، لعدم اختصاص (لا).

وثانيهما: أنها تستعمل لنفي الجنس، نحو قولنا: لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله، وقولنا: لا رجلَ في الصحراء، وقوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ** ﴾[٦٩].

هكذا قسم النحاة (لا) بحسب ما وقفوا عليه هم من استعمالات انتهت إليهم، غير أن المخزومي شكَّك في سلامة هذا التقسيم، أن تكون (لا) نافية للواحد، فيما ذكروا من امثلة، ذهاباً مع ما جاء في (إحياء النحو) فقولهم: لا رجلَ أفضل منك، وقول الشاعر:

تعزَّ فـلا شـيءٌ علـىٰ الأرضِ باقيَـا ولا وَزَرٌ ممـــــا قضـــــىٰ اللهُ واقِيـــــا[٧٠]

مما يعسر حمله على نفي الواحد؛ لأن نفي الجنس هو المقصود، كما يعرب عنه سياق الكلام، وأما تمثيلهم بنحو: لا رجلٌ في الدار بل رجلان فلا أظنه إلا مفتعلاً، ولا أظن (لا) تناسبه.

ويرى المخزومي إن وظيفة (لا) هي النفي فقط، أما العمل فهو من اختراع النحاة حيث يقول:" (لا) النافية للجنس عندهم من أخوات (إن)، أو من الأدوات العاملة المحمولة عليها، وكان النحاة

يرون أن نصب الاسم بعدها بتأثيرها ومن عملها، ومحل الاسم عندهم النصب، ولا شك أن(لا) تدخل على الجملة الإسمية، كما تدخل على الجملة الفعلية، والجملة الإسمية في وضعها اللغوي الطبيعي تتألف من مسند إليه مقدم، ومسند تابع مؤخر. وتدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند، ولا وظيفة لها إلا النفي، أما العمل فمن اختراعهم، ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها[٧١] .

هذا وقد واجه النحاة بعض المشكلات، فحاولوا حلها، ولكنهم لم يوفقوا إلى حل لغوي، يواجهون أمثلة عطف فيها على (اسم لا) اسم مرفوع، مثال ذلك ما ذكره المخزومي من قول الشاعر:

هـــذا لعمـــرك الصـــغار بعينـــه لا أم لـــــي إن كـــــان ذاك ولا أبُ[٧٢]

ونحو قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، في أحد الأوجه الجائزة عندهم في كل موضع تكررت فيه (لا)، فيحملون ذلك على العطف على محل (لا) مع اسمها، ومحلها عندهم الرفع على الابتداء، و(لا) الثانية لغو[٧٣].

ويرى المخزومي أن ارتفاع المعطوف على اسم (لا) يؤيد ما ذهب إليه من أن الاسم بعد(لا) لم يخضع لتأثيرها، ولم ينتصب بها، فما يزال مبتدأ، ومن حقه أن يكون مرفوعاً، لكنه انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال(لا) به، وملازمتها إياه. ومن المعروف عند النحاة: أن (لا) هذه إذا فصلت عن الاسم يبطل عملها، وهو دليل آخر على أن الفتح في الاسم كان بسبب التركيب، لا بعمل (لا)، لأن التلازم والتركيب قد انتفيا بالفاصل[٧٤] .

ويحاول المخزومي أن يثبت صحة ما ذهب إليه بقوله: إن الاسم بعد (لا) يتبع أحيانا بنعت، ويشتد تلازم الاسم والنعت، فيركبان وينزلان منزلة الكلمة الواحدة، ويفتح الاسم والنعت، كما تفتح المركبات في مثل قولهم: بيتَ بيتَ، وصباح مساء، وخمسة عشر، وكما تفتح الاسماء المركبة مع (هاء) التأنيث، كفاطمة وقائمة، وغيرها من الاسماء المختومة بهاء التأنيث، وتكون (لا) حينئذ بمعزل عن الاسم، غير مركبة معه، لأن الاسم قد ركب مع النعت، فامتنع تركيب (لا) معها، لأن التركيب لا يكون من ثلاثة أجزاء، نحو قولهم: لا رجلَ ظريفَ في الدار، فـ(لا) : نافية للجنس، و(رجلَ ظريفَ) بمنزلة الكلمة الواحدة في محل رفع مبتدأ، وفي الدار: خبر، فالنصب إذن بتأثير التركيب، وطول الكلام، لا بالعمل المزعوم[٧٥] .

الاستثناء

يعرف المخزومي الاستثناء بأنه إخراج واحد أو أكثر مما دخل فيه الجماعة وهو يرى أن الاستثناء يتم بـ (أداة تؤدي هذا المعنى وهي إلا) و(إلا) هذه نص في إخراج ما بعدها، مما دخل فيه ما قبلها من معنى إعرابي[٧٦].

وأركان الاستثناء ثلاثة:

١- أداة الاستثناء ٢- المستثنى منه ٣- المستثنى

ولابد من تحقق هذه الأركان الثلاثة، ليتحقق الاستثناء ولذلك ليس من الاستثناء ما سماه النحاة بالاستثناء المفرغ والاستثناء المفرغ عندهم، ما خلا من المستثنى منه، نحو: ما حضر إلا خالد وما مررتُ إلا بخالدٍ، وما رأيتُ إلا خالداً، وإذا أمعنت النظر في هذه الأمثلة، فلن تشعر بأن هناك استثناء، لأنه لم يكن فيها حكم دخل فيه الجماعة، ثم استُثْنِيَ من الجماعة واحد او اكثر.

والواقع أن ما سُمِّي بالاستثناء المفرَّغ لم يكن استثناء بحال، ولكنه قَصْرٌ، والقصر: توكيد أداته التي يقوم عليها هي: (النفي) و(إلا).

ولم يَكُنْ النحاةُ ليعرضوا له في باب الاستثناء، لولا وجود (إلا) فيه، و(إلا) في هذه الأمثلة لا تؤدي استثناءاً، ولكنها- ضميمة إلى النفي السابق- لتؤدي توكيدًا.

(إلا) هي الأصل في الاستثناء، أما غيرها من أدوات أو أفعال، أو أسماء فمحوّل عليها، لأنها تؤدي وظيفة تلتقي مع ما تؤديه (إلا) من وظيفة.

ويرى المخزومي أن (إلا) قد تخرج إلى معان أخرى تدل عليها كاستعمالها بمعنى (لكن) أو بمعنى (بل) حين قال: وإذا استعملت (إلا) في غير ما تستعمل فيه، خرجت إلى معان أخرى تدل عليها، كأن تكون بمعنى (لكن)، كقوله تعالى: { لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ } [٧٧] . فـ (إلا)، هنا ليست استثناء ولكنها على معنى لكن الذين ظلموا".

أو بمعنى (بل) كقوله تعالى: ﴿ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ القرآن لتشقى إلا تذكرة﴾[٧٨]، فـ (إلا) هنا ليست استثناء ولكنها على معنى (بل)، أي: بل تذكرة.

وإذا خرجت (إلا) من الاستثناء، واستعملت في مواضع يستثنى بها الشيء من الشيء وليس منه، فذلك محمول على الاختصار، كما ذهب الفراء، وقد قال في قوله تعالى: ﴿والفواحش إلا اللَّمَمَ﴾[٧٩]، هو مختصر معناه إلا أن يصيب الرجل اللمم، واللمم: أصغر الذنوب، والله جل ثناؤه لا يأذن في قليل الذنب ولا كثيرة، وأنشد الفراء قول الشاعر [*]:

وبلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيس إلا اليعـــافير [**] وإلا العـــيسُ [***]

وحمل قوله هنا على الاختصار، وعلى أن (إلا) فيه معنى (لكن)، ومعناه: لكن فيها[٨٠].

إن ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي- رحمه الله- في إخراج الاستثناء المفرغ من الاستثناء رأي جدير بأن يدرس بعناية واهتمام، فالاستثناء المفرغ أقرب إلى التوكيد بالقصر منه إلى الاستثناء ، فلو قال قائل: (ما) المتنبي إلا شاعر) و(ما) شاعر إلا المتنبي) ، فلن نجد في هاتين الجملتين سوى التوكيد بالقصر، ففي الجملة الأولى قصرنا المتنبي على الشعر، ونفينا عنه أن يكون شيئا

آخر، وفي هذا تأكيد لشاعرية المتنبي، أما في الثانية فقد قصرنا الشعر على المتنبي دون سواه، وفي هذا مبالغة في التوكيد، ولو عدنا إلى قوله تعالى :﴿ما مُحَمَّدٍ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٨١]؛ فإننا نجد أن الأداة (إلا) لم تفد الاستثناء في الآية الكريمة، بل إن ما أفادته هو (الحصر) ولا شيء سواه، وفي ذلك تأكيد لمعنى الآية الكريمة .

أسلوب الجواب

قال المخزومي: الكلام على أسلوب الجواب يتصل اتصالًا وثيقاً بالكلام على أسلوب الاستفهام، وهما متلازمان تلازما يقتضيه حال الخطاب، وتستدعيه مناسبات القول، ويكاد الأسلوبان– لتلازمهما– يكونان من واد واحد، فلا جواب إلا بعد استفهام، ولا استفهام إلا عند الحاجة إلى جواب، ولم تنفصم على الارتباط بين الاستفهام والجواب إلا في نحونا، ولم يكن ذلك ليكون لو أن النحو درس في منهجه الملائم لطبيعته، والنحاة فهموا موضوع دراستهم[٨٢].

إن للمخزومي في أسلوب الجواب رأياً قيماً؛ إذ أخذ المخزومي على النحاة إهمالهم دراسة هذا الأسلوب، وعدم إفرادهم باباً خاصاً به في كتبهم شأنه شأن الأساليب الأخرى، ولم يستثنِ من ذلك إلا الزمخشري وابن هشام، مع أخذه عليهم عرضهم لأدوات الاستفهام والجواب معاً، وعدم إفرادهم بابا خاصاً بأسلوب الجواب كما لم تأخذ هذه الدراسة عند هذين النحويين العلاقة التلازمية بين أسلوب الاستفهام وأسلوب الجواب بنظر الاعتبار، فقد جعل الزمخشري أدوات الجواب بعيدة عن أدوات الاستفهام، وكأنه لا توجد علاقة وظيفية بينهما، كما لم يرتب هذه الأدوات بحسب ما لها من أهمية، أما ابن هشام فقد درس هذه الأدوات متفرقة باعتبار أوائلها، فقد درس حروف الاستفهام مفرقة في كتابه (مغني اللبيب) تفريقاً ضاعت معه صلة بعضها بالآخر، فالهمزة في أول الكتاب، لأن باب الهمزة هو أول أبوابه، و(هل) في آخر الكتاب تقريبا؛ لأن باب الهاء من أبواب الحروف الأخيرة. وكذلك فعل مع الكنايات وأدوات الجواب، فرتب الكنايات بحسب أوائلها من حروف الهجاء ورتب أدوات الجواب بهذا النحو أيضًا؛ إذ قال: "كذلك خلت كتب النحو، أو كادت من الكلام على (الجواب) بوصفه أسلوباً، ومن دراسة أدواته، اللهم إلا ما قام به الزمخشري في مفصله، وابن هشام في (مغني اللبيب)؛ لكن ما قام به هؤلاء كان عرضاً لأدوات الاستفهام، وأدوات الجواب لا درسا فاحصًا لأسلوبيهما، ولا لعلاقة أحد الأسلوبين بالآخر، حتى إن الزمخشري وابن الحاجب في تناولهما طوائف الأدوات لم يوفقا إلى وضعها وضعاً طبيعياً، فقد رتبا الطوائف ترتيباً أملته عليهما المصادفة وحدها، فلم يرتباها بحسب ما لها من الأهمية في الكلام... أما ابن هشام فقد جعل من أدوات الجواب، كما جعل من غيرها، أشتاتاً مبعثرة، لا ينتظمها باب، ولا يجمعها مكان، فقد درس أدوات الاستفهام مفرقة في كتابه ... فالهمزة في أول

الكتاب، لأن باب الهمزة هو أول أبوابه، و(هل) في آخر كلامه على الحروف تقريبا، لأن باب الهاء من أبواب الحروف الأخيرة، أما الكنايات المستعملة في الاستفهام فمواضعها بحسب مواضع أوائلها من ترتيب حروف الهجاء، وكذلك فعل بأدوات الجواب؛ فـ(أجل)، و(إي)، و(إن) في باب الهمزة، و(بلى) في باب الباء، و(جير) في باب الجيم، و(لا) في باب اللام، و(نعم) في باب النون"[٨٣].

ولم يضع المخزومي أدوات الجواب في منزلة واحدة في الاستعمال، فمنها ما اتصل استعماله ولم ينقطع، ومنها مالم يبقَ له أثر في الاستعمال إلا من نصوص قديمة حفظت، وهي تستخدم بحسب ما تقتضيه الجملة، وبحسب ما تمليه علاقة المتكلم بالمخاطب، إذ يقول: " وأدوات الجواب الذي تقتضيه ملابسات القول، وتمليه علاقة المتكلم بالمخاطب هي: نَعَمْ، بلى، أَجَلْ، إِي، جَيْرِ، إنَّ، لا، وليست هذه الأدوات كلها بمنزلة واحدة في الاستعمال، فبعضها مما اتصل ،استعماله ، وبعضها مما لم يبق له أثر في الاستعمال إلا نصوصا قديمة حفظت، لم يبق لها ظل في الاستعمالات المتأخرة [٨٤].

إذا جاز أن نتكلم في أدوات الجواب، فإنه يتوجب علينا أن نقف عند هذا الموضوع وقفة متأمل، عن فحوى هذه الأدوات ودلالاتها ومواضع ورودها، فلم تحظ أدوات الجواب بالعناية التي حظيت بها أدوات أخرى كالنفي أو الاستفهام أو التوكيد، وغيرها ولم يجمعها باب واحد كباقي الأدوات في العربية؛ لذلك كان مفيدًا لدارس العربية أن يدرس هذه الأدوات في باب واحد وهو باب أسلوب الجواب، وهذا ما أكده المخزومي(رحمه الله) مع إعطاء كل أداة من هذه الأدوات حقها ومواضع استعمالها في العربية كـ(بلى) التي تأتي دائماً مع الاستفهام المقترن بالنفي.

أولاً: نعم

جاء في كتاب الجني الداني لابن أم قاسم المرادي: "في نعم ثلاث لغات: فتح العين، وكسرها (نعم) وهي لغة كنانة، و(نحم) بإبدال العين حاء، حكاها النضر بن شميل، وبها قرأ ابن مسعود [٨٥].

وجاء في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام: نعم حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر، نحو (قام زيد وما قام زيد)، ويقال فيها: حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو "هل قام زيد"، وقوله تعالى: ﴿ فهل وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾[٨٦]، وحرف وعد بعد الطلب نحو أحسن إلى فلان" فتقول "نعم"[٨٧].

يقسم المخزومي أدوات الجواب بحسب الاختصاص، فهي عنده مختلفة بحسب جنس السؤال ، يقول: "فأما (نعم) فيجاب بها:

أ–الخبر: إقراراً أو تصديقاً، كأن يقول قائل: أمطرت السماء؛ فيقال في إقرار مقالته أو تصديقها: نعم.

ب–والسؤال، إعلاما، كأن يقول قائل مستفهما: أتسافر غدا؟ أو هل تسافر غداً ؟ فتجيب عن ذلك بقولك: نعم، إعلام [٨٨].

ثانياً: لا

تستعمل (لا) للإجابة عن الخبر تكذيبا والسؤال نقضا ؛ إذ يقول المخزومي فيها: "وإما لا فيجاب بها:

١–الخبر، تكذيبا، كأن يقول قائل مخبراً: وصل القطار إلى الرياض؟ فتكذب الخبر بقولك: لا.

٢–والسؤال، نقضاً، كان يقول قائل مستفهماً: هل أمطرت السماء؟ فيقال في الجواب: لا"[٨٩].

ثالثاً: بلى

عرّفها ابن هشام في مغنيه قائلا: "(بلى) حرف جواب أصليُ الألف، وقال جماعة: الأصل بل، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجردا نحو ﴿**زعم الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وربِّي**﴾[٩٠]، أم مقرونا بالاستفهام حقيقياً كان نحو: أليس زيد بقائم" فتقول: بلى، أو توبيخياً نحو: ﴿أم **يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى**﴾ [٩١]، أو تقريرا نحو: ﴿ **أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بلى**﴾ [٩٢] ... [٩٣]

وعرَّفها المخزومي بقوله: "وأما (بلى) فجواب لنفي، سواء أكان النفي خبراً أم استفهاماً، فقد يقول قائل مخبراً: ما جاء خالد فيقال نقضاً: بلى. أي: جاء خالد.

وقد يقول قائل مستفهماً: ألم يقم خالد؟ فيقال في الجواب تصديقاً: بلى. أي: قام ولا تستعمل (بلى) إلا جوابا لنفي[٩٤].

رابعاً: إي

بحسب المخزومي فإن (إي) هي: أداة إعلام كنعم، إلا أنها، في أغلب استعمالاتها، تصاحب القسم، كقولك: إي والله، وإي لعمري، وإي وحياتك، وغير ذلك [٩٥] .

قال ابن هشام (إي) بكسر الهمزة وسكون الياء، وهي بمنزلة (نعم) إلا أنها تختص بالقسم نحو﴿ **قُلْ إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ**﴾[٩٦] ...[٩٧].

ويبدو من كلام ابن الحاجب والزمخشري أنها تأتي جواباً لسؤال، فقد قال ابن الحاجب: " و (إي) إثبات بعد استفهام ويلزمها القسم[٩٨]، وقال الزمخشري: "و(إي) لا تستعمل إلا مع القسم، إذا قال لك المستخبر هل كان كذا؟ قلت: إي والله، وإي لعمري، وأي ها الله ذا[٩٩].

والظاهر أن الاستعمالات إنما تؤيد ما قاله ابن الحاجب، والزمخشري، فلا تقع إلا إعلاماً، أي جواباً لاستفهام، على أن يصحبها القسم، وهذا ما ذهب إليه المخزومي.

وإن أداة الجواب(إي) هي كما قال عنها النحاة إنما تأتي غالباً مصحوبةً بالقسم كقولنا: (إي وربي) و(إي وحياتي)، هذا في اللهجة العربية الفصيحة إلا أنها كثيراً ما تستعمل في اللهجة العربية الفصيحة إلا أنها كثيراً ما تستعمل في اللهجة العامية العراقية.

خامساً: أجل

هي أداة جواب، يجاب بها عند الخبر فقط، مثبتاً أم منفياً وهذا ما ذهب إليه المخزومي ، قال: "وأما (أجل) فهي أداة تصديق أي لا يجاب بها إلا الخبر، سواء أكان مثبتاً أم منفياً ، فإذا قال القائل: أقبل الركب أو لم يقبل الركب، قيل له: أجل تصديقاً لخبره وتقريراً له[١٠٠].

وقد ذهب الزمخشري، وابن الحاجب، والرضي، إلى ذلك أيضاً، فهي لا تأتي للجواب عن الاستفهام عندهم، بل هي أداة يجاب بها عن الخبر فقط، حيث قال الزمخشري فيها: و(أجل): لا يصدق بها إلا الخبر خاصة بقول القائل: قد أتاك زيد، فتقول: أجل، ولا تستعمل في جواب الاستفهام"[١٠١].

وقال ابن الحاجب: "وأجل، وجير، وأنَّ تصديق للخبر[١٠٢]، وقال الرضي في تعليقه على هذا القول: "وأجل، وجير، وانَّ، تصديق الخبر، سواء أكان الخبر موجباً أو منفياً، ولا تجيء بعد ما معنى الطلب، كالاستفهام والأمر[١٠٣].

سادساً : جَيْر

قال عنها ابن هشام في مغنيه: "وأما (جَيْرِ) فهي بفتح الجيم، وسكون الياء، وكسر الراء، وقد تفتح الراء، نحو قول الشاعر[١٠٤]:

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جَيْرَ إن كانت أبيحت دعاثره

وقال المخزومي فيها: هي أداة جواب، وتأتي تصديقا لخبر مثبت، أو منفي، فإذا قال القائل: تماثل المريض، أو لم يتماثل المريض، أو منفي، فإذا قال القائل: تماثل المريض، أو لم يتماثل المريض قيل له: أجل تصديقا، ولا تقع إعلاماً، ولا وعداً[١٠٥]. وكان الزمخشري يقول: "وجَيْرِ، بكسر الراء وقد تفتح [١٠٦]، أما ابن الحاجب فقال: "وأجل، وجَيْر، وإنَّ؛ لتصديق الخبر[١٠٧].

ربما كانت هذه الأداة من أقل أدوات الجواب حظاً في العربية، فنحن لا نجد العربي يستعمل هذه الأداة إلا نادراً، بل أنها قد تأتي أحياناً مسبوقة بأداة الجواب (أجل).

سابعاً: إنَّ

يرى المخزومي أن (إنَّ) هي أداة جواب أيضا، وتأتي بمعنى نعم حيث يقول: "وأما (إنَّ) فهي في أحد استعمالاتها أداة جواب بمعنى (نعم)، واستشهد لذلك بالبيت:

ويقلـــــن شـــــيبٌ قَـــــدْ عَـــــلا ك وقـــــد كَبُـــــرْتَ فقلـــــت: إنَّـــــه[١٠٨]

وبقول ابن الزبير لفضالة بن شريك، حين قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: "إن وراكبها أي: نعم، ولعن راكبها"[١٠٩]، وهي فيما يرى ابن الحاجب والرضي: أداة تصديق لخبر، سواء أكان مثبتا، أم منفيا، ولا تكون أداة إعلام، ولا أداة وعد، حيث قال ابن الحاجب: "وأجل، وجير، وإن تصديق للخبر[١١٠]، وفيها يقول الرضي: "وأجل، وجَيْر، وإنَّ لتصديق الخبر، سواء أكان الخبر موجباً أو منفياً، ولا تجيء بعدما فيه الطلب، كالاستفهام والأمر"[١١١].

استعمل العرب أداة الجواب (إنَّ) تصديقاً للخبر سواء أكان مثبتاً أم منفياً وهي تأتي دائماً بمعنى (نعم) إلا أن العرب كانوا قليلاً ما يتكلموا بها، وربما كان مردُّ ذلك الى ثقلها على اللفظ.

الخاتمة

تأثر المخزومي بمناهج اللّسانيات، فدعا إلى دراسة النّحو دراسة وصفية بعيدًا عن المعيارية، فالنّحو يُدرس دراسة وصفية تطبيقيّة، وليس من وظيفة النّحوي أن يفرض على المتكلّم قاعدة، أو يخطّئ له أسلوبًا في الكلام.

ويرى المخزومي أن التيسير ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروحات والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو، وإن الكثير من دعوات التيسير الحديثة هي دعوات قائمة على آراء القدامى، بل هي صدى لمقولات هؤلاء النحاة كالقرطبي وغيرهم، وأكثر هذه المحاولات قد تناولت الفروع النحوية وليس الأصول، كما أن الكثير من هذه الدعوات لم تقدم بديلا عن القديم، ولم تقدم جديداً.

إن كثيرًا من دعوات التيسير هي دعوات قامت أساساً على الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، وهذا ما تجلى في كثير من آراء النحاة الميسرين بدءًا من ابن مضاء في القرن السادس الهجري، انتهاءً بالمعاصرين في القرن العشرين.

الجملة عند المخزومي هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة الذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن السامع.

يعتقد المخزومي أن الجملة خاضعة لمناسبات القول، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، وأسلوب الجواب عنده مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الاستفهام.

إن المبالغة في العامل هي من أبرز أسباب خروج الإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته، وهي التي أدت إلى أبواب لا لزوم لها، ولا فائدة منها، وهي التي عقّدت قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه، وهذا يرجع الى الفلسفة والمنطق التي غلبت على تفكير النحاة في عصور معينة ما أدخل النحو في تشعب لا فائدة منها.

وُفِقَ المخزوميّ في الجمع بين الوصفية التي تقترب كثيرًا من المنهج الوصفي البِنيَويّ والمنهج المعياري الذي يرفض التفريط بالعربية الفصحى.

الهوامش

(١) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ٢٣، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ١٢٥-١٢٦.
(٢) ينظر: النحو العربي، قواعد وتطبيق، ٢٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٤١ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٢٤.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، ١٣٢.
(٦) ينظر: المصدر نفسه، ٩٨، في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٦١-١٦٢.
(٧) ينظر: النحو العربي، قواعد وتطبيق، ١٥٨.
(٨) ينظر: المصدر نفسه، ١١٦.
(٩) ينظر: النحو العربي، قواعد وتطبيق، ١٨٢- ١٨٣.
(١٠) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٢٢٨-٢٣٢ .
(١١) ينظر: المصدر نفسه، ٩١، في النحو العربي نقد وتوجيه، ٤٥-٤٨، ٧٣-٧٤.
(١٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٢٩-١٤٠.
(١٣) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٥-٦ .
(١٤) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، مهدي المخزومي،٣٤.
(١٥) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ١٠٥-١١١.
(١٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ٨١-٩٩.
(١٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٧-٢٨.
(١٨) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٠.
(١٩) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٨٧، ١٩١- ١٩٨، ٢٠٦- ٢٠١٤.
(٢٠) ينظر: المصدر نفسه، ١١٦، ١١٨، ١٢٠-١٢٢، ٢٠٦.
(٢١) ينظر: المصدر نفسه، ٢٢٦- ٢٣٨. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٦٥-٦٩.
(٢٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٩-٦٣.
(٢٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٦٤- ١٦٦.
(٢٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ١١٦، وينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ٤٨.
(٢٥) مجالس ثعلب،٩٧/١.
(٢٦) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه،١٣٩.
(٢٧) الأنبياء: ٣.
(٢٨) في النحو العربي نقد وتوجيه، ١١٨-١٢٠.
(٢٩) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٢٣-٢٤.

(٣٠) ينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ، احمد عبد الستّار الجواري، ١٠٥.
(٣١) ينظر: تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي، ٣٦-٣٧.
(٣٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٢٧-١٤٠.
(٣٣) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٨٢-٨٨.
(٣٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٢-٢٤.
(٣٥) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٣-١٩.
(٣٦) ينظر: المصدر نفسه، ١٠٦، ١١٦، ١٨٢-١٨٣، وينظر: مدرسة الكوفة، ٢٤٢.
(٣٧) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٣٨، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٧٠-٢٧٤.
(٣٨) ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ٨٠-٨٩، ١٠، ١١-١٢٢، ١٥١-١٥٨، وينظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ٢٦٩-٢٦٥.
(٣٩) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ٣٢، وينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق،١٨٧.
(٤٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٤١، ٧،١٠٤-١٠٥، ١٤٦-١٤٧، ٢٥٤-٢٦٢.
(٤١) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٨٨.
(٤٢) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٨٨.
(٤٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٨٨-١٨٩.
(٤٤) المصدر نفسه، ١٨٨.
(٤٥) البقرة : ٢٨١.
(٤٦) التحريم: ٦.
(٤٧) الديوان: امرؤ القيس. وينظر طبقات فحول الشعراء، ٥١، وتحرير الخصاصة، ١٧٣.
(٤٨) البقرة : ١٢٣.
(٤٩) النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٨٩.
(٥٠) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩٠.
(٥١) ألفية ابن مالك، ابن مالك، ٣٥/٣.
(٥٢) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩١.
(٥٣) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩١-١٩٢.
(٥٤) المصدر نفسه، ١٩١-١٩٢.
(٥٥) النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩٢-١٩٣.
(٥٦) ينظر: المصدر نفسه، ١٩.
(٥٧) شرح الرضي على الكافية، ٣٣٧/١.
(٥٨) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩٣.
(٥٩) ألفية ابن مالك، ٣٧.
(٦٠) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩٥.
(٦١) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩٥-١٩٦.
(٦٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٩٦.
(٦٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٩٦-١٩٧.
(٦٤) يوسف: ٣١.
(٦٥) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٩٧.
(٦٦) ألفية ابن مالك، ابن مالك، ١٣.
(٦٧) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك،١ /٣٦٠.
(٦٨) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٥٠.

(٦٩) البقرة : ٢.
(٧٠) البيت غير معروف القائل.
(٧١) في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٥٠-٢٥١.
(٧٢) شرح ابن عقيل،١/٤٠١.
(٧٣) في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٥١.
(٧٤) ينظر: المصدر نفسه، ٢٥١.
(٧٥) ينظر: المصدر نفسه، ٢٥٢.
(٧٦) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٢٠١.
(٧٧) البقرة: ١٥٠.
(٧٨) طه:٤ .
(٧٩) النجم:٣٢ .
(*) هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بـ (جران العود) وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم، ولكن الرواية في ديوانه هكذا. إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وبقرٌ ملمعٌ كُنوسُ
(**) اليعافير: جمع يعفور – بفتح الياء أو ضمها – وهو الظبي الأعفر، أي الذي لونه الصفر وهو التراب
(***) العيس: الابل .
(٨٠) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٢٠١.
(٨١) آل عمران: ١٤٤.
(٨٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٧٧.
(٨٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٧٧-٢٧٨.
(٨٤) ينظر: المصدر نفسه، ٢٧٨- ٢٧٩.
(٨٥) المرادي، ابن أم قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، ٥٠٥ – ٥٠٦.
(٨٦) الاعراف: ٤٤.
(٨٧) موصل الطلاب إلى قواعد الأعراب، ابن هشام الأنصاري، ١٧٨.
(٨٨) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٢٠٤.
(٨٩) المصدر نفسه، ٢٠٥ .
(٩٠) التغابن: ٧.
(٩١) الزخرف: ٨٠ .
(٩٢) الملك: ٨-٩.
(٩٣) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٣٤\١١.
(٩٤) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق، ٢٠٥.
(٩٥) ينظر: المصدر نفسه، ٢٠٥.
(٩٦) يونس: ٥٣ .
(٩٧) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ١٣٥\١١.
(٩٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترآبادي، ٣٨١\٢.
(٩٩) المفصل، الزمخشري، ٣١٠.
(١٠٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٨٠.
(١٠١) المفصل، ٣١٠ .
(١٠٢) الكافية، ابن الحاجب، ٢\ ٣١٨.
(١٠٣) شرح الكافية، الرضي، ٣٨٢\٢.
(١٠٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٢٠\١١.

(١٠٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٨١.
(١٠٦) المفصل، ٣١٠.
(١٠٧) الكافية، ابن الحاجب، ٣٨١\٢.
(١٠٨) الديوان: عبدالله بن قيس الرقيات .
(١٠٩) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٨٢.
(١١٠) الكافية، ابن الحاجب،٢\ ٣١٨.
(١١١) شرح الكافية، ٢\ ٣٨٢.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مكتبة الكمال، القاهرة، ط٤، د.ت .
- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط٥، ١٩٨٠م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة(شرح على ألفية ابن مالك)، زين الدين عمر بن المظفر ابن الوردي، تح: محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان–الأردن، ط٢، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،١٣٩٦هـ–١٩٧٦م.
- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، حسن منديل العكيلي، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- دراسات في اللسانيات– ثمار التجربة، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن–عمان، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.
- الديوان: امرؤ القيس، شركة دار الأرقم بن ابي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان–بيروت، د.ت .
- الديوان: عبدالله بن قيس الرقيات، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت–لبنان، د.ط، ٢٠٠٩م .
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٤٧م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، العقيلي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مراجعة وتحقيق محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت،١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، د.ت.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الاشبيلي الزبيدي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت
- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ٢٤٠٣هـ–١٩٨٣م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت٦٤٦ هـ)، مكتبة الآداب، القاهرة–مصر، ط١، ٢٠٢٠م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ–١٩٥٨م.

•مشكلة الإعراب، طه حسين، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٣٨م.
•مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الصادق، طهران، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
•المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري محمود بن عمر أبو القاسم، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
•موصل الطلاب إلى قواعد الأعراب، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
•نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ، أحمد عبد الستّار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
•النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

References :

•The Holy Quran.
• Revival of Grammar, Ibrahim Mustafa, Al-Kamal Library, Cairo, 4th edition, d.d.
• Al-Alam, a dictionary of biographies of the most famous men and women from the Arabs, Arabists, and Orientalists, Khair al-Din al-Zirkli, Dar al-Ilm Lil-Malayin, Beirut-Lebanon, 5th edition, 1980 AD.
• Tahrir al-Khasaasah fi Taysir al-Khalasa (Explanation on the Alfiyyah of Ibn Malik), Zain al-Din Omar bin al-Muzaffar Ibn al-Wardi, edited by: Muhammad Maz'al Khalati, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1429 AH-2008 AD.
• Grammatical Investigations, Fadel Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Amman-Jordan, 2nd edition, 1428 AH-2007 AD.
• Al-Jinni Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani, Al-Muradi, edited by: Taha Mohsen, Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Publishing, University of Mosul, 1396 AH - 1976 AD.
• The grammatical dispute in light of modern facilitation attempts, Hassan Mandil Al-Ukaili, Dar Al-Diyaa for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.
• Studies in Linguistics - Fruits of Experience, Dr. Hadi Nahar, The Modern World of Books, Jordan-Amman, 1432 AH-2011 AD.
• Al-Diwan: Imru' Al-Qais, Dar Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam Printing, Publishing and Distribution Company, Lebanon-Beirut, d.d.
• Diwan: Abdullah bin Qais Al-Ruqayat, edited by: Muhammad Youssef Najm, Dar Sader, Beirut-Lebanon, ed., 2009 AD.
• The Response to the Grammarians, Ibn Muda' al-Qurtubi, ed.: Shawqi Deif, Authorship and Translation Committee Press, Cairo, 1st edition, 1947 AD.
• Explanation of Ibn Aqeel on Al-Fayyah Ibn Malik and the book Manahah al-Jalil, Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel, Al-Uqaili, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, reviewed and edited by Muhammad Asaad al-Nadri, Al-Maktabah Al-Asriyah, Sidon - Beirut, 1423 AH - 2002 AD.
• Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya, Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hassan Al-Astrabadhi, ed.: Youssef Hassan Omar, Al-Shorouk Press, Beirut, d.d.
• Classes of grammarians and linguists, Abu Bakr Muhammad bin al-Hasan al-Ishbili al-Zubaidi, ed.: Muhammad Abi al-Fadl Ibrahim, al-Khanji Library, Cairo, 1954 AD.

• Layers of Poetry Stallions, Muhammad bin Salam Al-Jumahi, ed.: Mahmoud Shaker, Al-Madani Press, Cairo, ed.
• The verb, its time and its structures, Ibrahim Al-Samarrai, Al-Resala Foundation, Beirut, 3rd edition, 2403 AH - 1983 AD.
• Criticism and guidance in Arabic grammar, Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut-Lebanon, 1406 AH-1986 AD.
• Al-Kafiya fi Ilm al-Nahwām, Ibn al-Hajib Jamal al-Din Uthman ibn Umar ibn Abi Bakr al-Masri al-Isnawi al-Maliki (d. 646 AH), Library of Arts, Cairo-Egypt, 1st edition, 2020 AD.
• Tha'lab Councils, Ahmed bin Yahya Abu al-Abbas Tha'lab, edited by: Abdel Salam Haroun, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 2nd edition, 1960 AD.
• The Kufa School and its Methodology in the Study of Language and Grammar, Mahdi Al-Makhzoumi, Al-Babi Al-Halabi and Sons Press, Egypt, 1377 AH - 1958 AD.
• The Problem of Parsing, Taha Hussein, Dar Al Nahda Al Arabiya, Egypt, 1938.
• Mughni al-Labib from the Books of Arabs, ed.: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Sadiq, Tehran, 2nd edition, 1387 AH-1967 AD.
• Al-Mufassal fi Sanaat al-Israab, Al-Zamakhshari Mahmoud bin Omar Abu Al-Qasim, ed.: Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.
• Conducting Students to the Grammar of Bedouins, Khaled bin Abdullah Al-Azhari, ed.: Abdul Karim Mujahid, Al-Resala Foundation, Beirut, 1996.
• Towards facilitation, a systematic study and criticism, Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy Press, Baghdad - Iraq, 2nd edition, 1404 AH - 1984 AD.
• Arabic grammar, rules and application to the modern scientific method, Mahdi Al-Makhzoumi, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Library and Printing Company, Egypt, 1386 AH - 1966 AD.